



المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة
٣/ جماد الثاني / ١٤١١ هجرية الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٠
ميلادية.

جدول الاعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذرات.
- ١ - طلب معذرة من معالي العين السيد حابس المجالي.
- ب - طلب معذرة من سماعة العين السيد علي ابو نوار.
- ج - طلب معذرة من سماعة العين السيد خالد الطراونة.
- ٣ - الكتب الواردة:
- ١ - تلاوة كتاب سيادة رئيس مجلس النواب رقم (٢٩٠٩) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٠ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون استقلال القضاء مع اجراء التعديل عليه.

امامى ، اقترح الاستاد محمد القرحان من
اقترح دة امامى ، يقول غويل لجنة الشؤون
الاجتماعية

الجميع : موافقون.

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم،
المجلس التحريم اعمه اقتراح من دولة الاسف
احمد عبيدات منته بعض رئيس المجلس والكي
ومقرر لجنة الشؤون الخارجية لصياغة هذا
الافتحة ، وتقديمه المتعلقة بذلك ، موافقون؟

الجميع : موافقون.

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم،
احفظه لحدود الحدود من حزب مستقل للقائمة
التي قد تم اقرارها ، والى رئاسة المجتمع مع دولة
التي قد تم اقرارها ، والى رئاسة المجتمع مع دولة
التي قد تم اقرارها ، والى رئاسة المجتمع مع دولة

السيد اسحق المرحان : هناك التراجع من
الاستاد من شق ، وادب عليه ايضاً

دولة رئيس المجلس : يا سيدي الموضوع
المتعلق بهذا الموضوع قضية ما يجري في القدس
والضفة الغربية بنسأه ومكتب المجلس سيصدر
بيان وحدنا تحت اذان مناصف وبذلك توقع
الجلسة وستنقل في شعبة الاعلام.

١ - تعين وموعد موضوع : جلسة نقاشية.
٢ - تعين.

الدفاعية لهذا الوطن امام العدو القدره الدفاعية
لهذا الوطن لا يكفي ان نقول يجب ان نعرزها
وان ندع الاحتياط وان نعظم الجيش الشعبي
لا بد ان يلتزم هذا الشعب مرة واحدة في الدفاع
عن قضيتهم وعن وطنه وعن حرمة وعن قضية
الامة العربية بما يبذله ابناء هذا الشعب نفسه
لا بد ان تكون مرة واحدة قوات الدفاع الاردنية
يتكفل بها اهل هذا الوطن واصحابه ومن هنا
كان في جلسة ماضية عندما عقدتم جلسة
لمجلس الاعيان ان قلت لا بد ان يتفاهم
المجلسان مع الحكومة من اجل توفير ما يلزم
للجيش الشعبي ، الجيش الشعبي لا يتحارب
بكتلمات ولا يجارب بخطب الجيش الشعبي
يجارب بسلاح ويؤزرة ويتجهز القوات المسلحة
ايضاً تحارب بذلك وهذا يعني مالا يجب ان
تدرس من اين نأتي بالمال؟ اين هو المال في هذا
الوطن الذي يمكن ان نمد يدنا له ونأخذ من
اجل سلامة الوطن هذا الموضوع الذي يجدر بنا
ان ندرسه ويجدر بنا ان تبجته اللجنة ونقبل به
الى قرار ونرفعه الى الحكومة حتى تنفذه وشكراً
جزيلاً.

دولة رئيس المجلس : الان اماسنا
اقتراحان اذا امرتم لانه الوقت ياخذنا لانه في
لقاء مع دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية
واللقاء دولة الرئيس عنده ارتباط قاهر قد لا
يبقى مدة طويلة معنا فتعود لاقتراحين الحقيقة

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الامة
احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

- مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠ مع اجراء التعديل عليه.
- ب - تلاوة كتاب سيادة رئيس مجلس النواب رقم (٢٩١٩) تساريف ١٩٩٠/١٢/١٩ المتضمن موافقة مجلس النواب عل:
- مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، مع اجراء التعديلات عليه.
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

١٨

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الحادية عشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ٢/ جماد الثاني/ ١٤١١ هجري الواقع في ١٢/٢٠/ ١٩٩٠ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (دولة السيد احمد اللوزي) وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:

وتغيب بمعللة من الاعضاء السادة: حابس المجالي، علي ابو نوار، وخالد الطروانة، دولة السيد مضر بدران، السيد احمد عبيدات، عاكف الفايز، ابراهيم عز الدين، محمد عوفة القرعان، طارق علاء الدين.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد سالم مساحدة: نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
- ٢ - معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
- ٣ - سماحة الشيخ عبد الباقي جو: وزير دولة للشؤون البرلمانية.
- ٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٥ - سماحة الشيخ الدكتور علي الفقيير: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
- ٦ - معالي السيد ابراهيم الغبابشة: وزير الشباب.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة المنعقدة في ١٢/٢٠/ ١٩٩٠ م

- ٨ - معالي السيد عبد الكريم الكباري: وزير السياحة والآثار.
- ٩ - معالي الدكتور سليمان حريبات: وزير الزراعة.
- ١٠ - معالي الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة.

الافتتاح



دولة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة، جدول الاعمال.

السيد الامين العام: جدول الاعمال.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة:

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم عل محضر الجلسة السابقة؟ واعضاء

الامين العام من تلاتوته.

الجميع: موافقون.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة المنعقدة في ١٢/٢٠/ ١٩٩٠ م



السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

- أ - طلب معذرة مقدم من معالي العيون السيد حابس المجالي.
- ب - طلب معذرة مقدم سعادة العيون السيد علي ابونوار.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة العيون السيد خالد الطراونة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة الاعضاء المحترمين.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - تلاوة الكتب الواردة:

- أ - تلاوة كتاب سيادة رئيس مجلس السنواب رقم ٢٩٠٩ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٨ التضمن موافقة مجلس النواب على:-

- القانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون استقلال القضاء مع اجراء التعديل عليه.

- مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠ مع اجراء التعديل عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٢/٢٩٠٩

التاريخ: ١٤١١/٦/١ هـ

الموافق: ١٩٩٠/١٢/١٨ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم

قرر مجلس النواب في جلسته التاسعة من

الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي

عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، الموافقة

على القانونين التاليين، كما وردا من الحكومة مع

اجراء التعديلات المرفعة عليها:

١ - قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩ قانون

معدل لقانون استقلال القضاء.

٢ - مشروع قانون معدل لقانون استقلال

القضاء لسنة ١٩٩٠.

أبعث لسلولتكم اربعين نسخة من

القانونين المذكورين، وجاء التكرم بعرضها على

مجلسكم الكريم، حتى اذا ما تالا للموافقة

تكرمتم دولتكم باعلامي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب

عبد المظيف هريبات

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

- ١ - زيارة عدد المجلس القضائي من سبعة اعضاء الى احد عشر عضوا لتمثيل جميع فئات القضاة في المجلس ليتمكن من الالام بجميع مشاكل القضاة ومعالجتها.
- ٢ - تضمن القانون نصا يوجب على رئيس المجلس القضائي من تلقاء نفسه او بناء على طلب وزير العدل بأن يضع تقريرا سنويا يرفعه الى المجلس القضائي يتضمن صورة عن اوضاع المحاكم وعملها في السنة السابقة مع تقديم الاقتراحات التشريعية والتنظيمية التي يراها موافقة لمصلحة القضاء.
- ٣ - وضع شروط لترقية القضاة من درجة الى درجة اعلى من حيث مدة الخدمة في الدرجة واجتياز الدورات التدريبية في المعهد القضائي وكذلك الابحاث القانونية المطلوبة منهم.
- ٤ - رفع سن الخدمة للقاضي لغاية (٦٨) سنة ولرئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا الى (٧٢) سنة من العمر، وبذلك يصبح القاضي الذي يبلغ الستين من عمره بعيدا عن حالة القلق فيها لو تم تجديد مدة الخدمة او عدم تجديدها.
- ٥ - تقنين العطلة القضائية السنوية بحيث يتم القضاء خلال ثلاثة اشهر تبدأ من الاول من شهر تموز وتنتهي بنهاية شهر ايلول، على ان تنظم نقابة المحامين وتحديد اجازات المحامين خلال تلك المدة ولتتفق مع العطلة القضائية.

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٨٩) ويقرأ له القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بشطب عبارة (وكيل الوزارة) الواردة في تعريف كلمة (القاضي) والاستعاضة عنها بعبارة (الامين العام للوزارة).

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٤ -

يتألف المجلس القضائي من :-

١ - رئيس محكمة التمييز، رئيساً.

١٩٩٠/١٢/٢٠

- ٢ - رئيس محكمة العدل العليا، نائباً للرئيس.
- ٣ - رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز.
- ٤ - رئيس النيابة العامة لدى محكمة العدل العليا.
- ٥ - الامين العام للوزارة.
- ٦ - رؤساء محاكم الاستئناف.
- ٧ - اقدم المفتشين في الوزارة.
- ٨ - قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الخاصة بختارها الوزير لمدة سنتين.

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٥ :

- ١ - في حالة غياب رئيس المجلس القضائي يتولى رئيس محكمة العدل العليا رئاسة المجلس واذا غابا يتولى اقدم الاعضاء في محكمة التمييز رئاسة للمجلس.
- ٢ - في حالة غياب رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز ينضم الى المجلس النائب العام في عمان وفي حال غياب رئيس النيابة العامة لدى محكمة العدل العليا ينضم الى المجلس اقدم الاعضاء في محكمة العدل العليا.
- ٣ - اذا غاب امين عام الوزارة او المفتش فيها فيستبدل الوزير من يحل محل الغائب منها.
- ٤ - اذا غاب اي من القاضيين المعينين ينتدب الوزير من يحل محل الغائب منها.
- ب - تعني كلمة (الغياب) لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة.
- ٥ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى اخرها (ويعتبر انشاء سر المدالة لدى المجلس بمثابة انشاء سر المذاكرة لدى المحاكم).
- المادة ٦ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي بالغائها ويستعاض عنه بالنص التالي:-
مادة ٨ -

يشي المجلس رايه من تلقاء نفسه او بناء على طلب الوزير في المسائل المتعلقة بالقضاء والنيابة وذلك بان يشيع رئيس المجلس في مطلع كل سنة تقريراً سنوياً يرفعه الى المجلس لمناقشته واقراره ثم رفعه الى الوزير يتضمن صورة عن اوضاع وعمل المحاكم في السنة السابقة مع تزويد الوزير بالاقتراحات التشريعية والتنظيمية التي يراها

موافقة لمصلحة القضاء وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن محكمة التمييز والعدل العليا.

- المادة ٧ - يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
أ - يقسم القضاة عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم القسم التالي:-
«اقسم بالله العظيم ان اكون خالصاً للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائفتي بكل امانة واخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف».
- ب - يؤدي كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا اليمين المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة امام الملك.
- ج - يؤدي قضاة محكمة التمييز وقضاة محكمة العدل العليا ورئيسا النيابة العامة لديهم ورؤساء محاكم الاستئناف اليمين المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة امام الهيئة العامة لمحكمة التمييز والعدل العليا واما القضاة الآخرون فيؤدون اليمين قبل مباشرتهم العمل امام رئيس محكمة التمييز.

المادة ٨ - تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

- د - لا يجوز ترقيع القاضي من درجة لاخرى حتى الدرجة الثالثة قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة الا اذا عين في اعل مرتبها فيرفع بعد انقضاء سنة على التعيين وتعمل الاولوية في الترقيع لمن اجتاز الدورات التي حددتها الوزارة في المعهد القضائي، اما القاضي في الدرجتين الثانية والاولى فيرفع الى الدرجة الاعلى منها بعد سنتين على الاقل من حلوله في تلك الدرجة، اما القاضي في الدرجة الخاصة فيجوز ترقيعه بعد مضي سنة على الاقل فيها على ان يقدم القاضي الذي سيرفع من الدرجات الثانية وحتى الخاصة بحثاً قانونياً مبتكراً يناقش فيه بنجاح من قبل لجنة من ثلاثة اعضاء ينتدب المجلس اثنين منهم من بين اعضاءه ويعين احدهما رئيساً للجنة وينتدب مجلس ادارة المعهد القضائي من بين اعضاءه العضو الثالث في اللجنة.

المادة ٩ - تعدل المادة (٢١) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها:-

- ب - لا يجوز نقل اي قاضي الى محكمة التمييز الا اذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين، كما لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة الاستئناف الا اذا

هكذا في المحل

عمل في محكمة البادية او محكمة الجنايات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

المادة ١٠ - تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (د) التالية اليها :-
د - يجوز انتداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الاردني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير.

المادة ١١ - يلغى نص المادة (٤٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤٣ -

تنتهي خدمة رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا حكماً عند اكمال كل منها الثانية والسبعين من العمر دون الحاجة الى اصدار قرار بانهاؤها وتنتهي خدمة القاضي حكماً عند اكماله الثامنة والستين من عمره دون الحاجة الى اصدار اي قرار بانهاؤها من اي جهة من الجهات وذلك دون الاخلال بانتهاء خدمته او انهاؤها قبل ذلك لأي سبب آخر بما في ذلك المرض بموجب التشريعات المعمول بها.

المادة ١٢ - يلغى نص المادة (٤٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ - تبدأ العطلة القضائية السنوية من اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر ايلول من السنة نفسها ولكل قاض الحصول على اجازته السنوية خلال هذه المدة وقبح بقرار من الوزير بناء على تنسيب رئيس المحكمة المختص.

ب - يقدم القاضي طلب الحصول على اجازته السنوية الى رئيس المحكمة قبل خمسة عشر يوماً على الاقل من بداية العطلة القضائية ليحيله رئيس المحكمة الى الوزير مع راية في الطلب مع مراعاة تنظيم سير العمل في المحكمة والاستمرار في نظر القضايا المستعجلة التي يعينها رئيس المحكمة.

ج - تحدد نقابة المحامين اجازة المحامين خلال العطلة القضائية في الفترة المتصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على ان لا تزيد الاجازة عن خمسة اوعين يوماً في السنة.

د - تلتزم المحاكم خلال العطلة القضائية بتأجيل قضايا المحامي الذي يستعمل اجازته القضائية خلال العطلة القضائية.

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - اقدم قاضيين في محكمة التمييز.

المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : بالغاء عبارة (يتولى اقدم الاعضاء في محكمة التمييز رئاسة المجلس) الواردة في آخر البند (١) منها والاستعانة عنها بالعبارة التالية (فيتولى رئاسته اقدم الاعضاء الحاضرين).

ثانياً : بالغاء نص البند (٤) منها والاستعانة عنه بالنص التالي :-

٤ - في حالة غياب رئيس اي محكمة استئناف ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك المحكمة.

المادة ٤ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون الاصلي بالغاء كلمة (خمس) الواردة فيها والاستعانة عنها بكلمة (سبعة).

المادة ٥ - تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها :-

هـ - للمجلس بناء على تنسيب الوزير ان يعين في محكمي التمييز والعدل العليا قضاة من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاساتذة بطريق التعاقد لمدة سنة قابلة للتجديد والراتب الذي يربأه، على ان يقتصر التعيين وتجديده بالارادة الملكية السامية).

المادة ٦ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها (على ان يكون للتقارير الصادرة عن المفتشين بحق القضاة دور رئيسي عند بحث ترفيعهم).

المادة ٧ - يلغى نص المادة (٤٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤٣ -

مجلس الاعيان

بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر تستمر خدمة كل من رئيس محكمة التمييز والعدل العليا والقضاء فيها ورؤساء محاكم الاستئناف حتى اكماله الثانية والسبعين من العمر، كما تستمر خدمة اي قاض آخر حتى اكماله الثامنة والستين من العمر وتنتهي خدمة كل من اولئك الرؤساء والقضاة حكاما غير قابلة للتמיד عند بلوغ السن المحددة له ودون الحاجة الى اي قرار بانائها قبل ذلك لاي سبب آخر بموجب التشريعات المعمول بها بما في ذلك المرض.

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء

تلخص اهم الاسباب الموجبة للمشروع بما يلي :-

- ١ - عدلت الفقرة (٨) من المادة (٤) باستبدال القاضيين اللذين يعينها وزير العدل في المجلس القضائي لمدة سنتين باقدم قاضيين في محكمة التمييز.
- ٢ - عدل البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٥) بان يتولى اقدم الاعضاء في المجلس رئاسة المجلس القضائي عند غياب رئيس كل من محكمة التمييز وعكمة العدل العليا بدلا من النص على ان يتولى في هذه الحالة اقدم عضو في عكمة التمييز رئاسة المجلس.
- ٣ - عدلت الفقرة (ب) من المادة (٦) برفع النصاب القانوني لاجتماع المجلس القضائي من خمسة اعضاء الى سبعة اعضاء نظرا لزيادة عدد اعضاء المجلس.
- ٤ - اضيفت الفقرة (هـ) للمادة (١٣) وذلك لتمكين المجلس القضائي بناء على تنسيب وزير العدل من تعيين محامين اساتذة كقضاة بمفرد في محكمة التمييز والعدل العليا.
- ٥ - عدلت الفقرة (أ) من المادة (١٩) باضافة عبارة اليها بان يكون لتقارير مفتشي المحاكم دور رئيس عند النظر في ترفيع القضاة وذلك لاعطاء تقارير المفتشين الاهمية المرجوة منها.
- ٦ - عدلت المادة (٤٣) وذلك برفع سن التقاعد لقضاة عكمة التمييز والعدل العليا ورؤساء محاكم الاستئناف الى سن (٧٢) عاما، حيث ان هذا السن كان مقتصرا على رئيس كل من عكمة التمييز والعدل العليا وذلك لان عددا من قضاة هاتين المحكمتين سيبلغون سن الثامنة والستين وهو سن التقاعد في السنة القادمة او التي تليها وسيحدث ذلك نقصا في عدد القضاة وحاجة المحاكم الى القضاة من ذوي الكفاءة والخبرة الطويلتين.

التعديلات على قوانين استقلال القضاء

- ١ - القانون المؤقت رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون استقلال القضاء.
- المادة ٣٥ المعدلة للمادة (٤) من القانون الاصلي:

- ١ - شطب الفقرة (٤) الواردة فيها ويعاد الترتيب بدونها.
- ٢ - يلغى نص الفقرة (٨) ويستعاض عنه بالنص التالي حيث اصبح رقمها (٧) بالترتيب الجديد:
- ٧ - اقدم قاضيين في محكمة التمييز.
- ٣ - تضاف فقرة جديدة لهذه المادة برقم (٨) بالنص التالي:
- ٨ - رئيس عكمة بداية عمان.
- المادة (٤) المعدلة للمادة (٥) من القانون الاصلي.
- شطب الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بالنص التالي:
- ١ - في حالة غياب رئيس المجلس القضائي يتولى رئيس عكمة العدل العليا رئاسة المجلس واذا غابا فيتولى رئاسته اقدم الاعضاء الحاضرين.
- ٢ - في حالة غياب رئيس النيابة العامة لدى عكمة التمييز ينضم الى المجلس النائب العام في عمان.
- ٣ - في حالة غياب المفتش يحل محله المفتش الذي يليه في الاقدمية.
- ٤ - في حالة غياب رئيس اي محكمة استئناف ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك المحكمة.
- ٥ - في حالة غياب رئيس عكمة بداية عمان ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك المحكمة.
- المادة ٥ المعدلة للمادة ٧ من القانون الاصلي:
- يستعاض عن كلمة (المذكورة) الواردة فيها بكلمة (المدولة).
- المادة ٦ المعدلة للمادة ٨ من القانون الاصلي:
- يستعاض عن عبارة (وعمل المحاكم) الواردة فيها بعبارة (المحاكم وسير اعمالها).
- المادة ٧ المعدلة للمادة (١٥) من القانون الاصلي الفقرة (ج).
- يستعاض عن عبارة (الهيئة العامة لمحكمة التمييز والعدل العليا الواردة فيها بعبارة (المجلس القضائي).
- المادة ٨ المعدلة للمادة ١٩ من القانون الاصلي:
- اولا الفقرة أ:
- الموافقة على التعديل الوارد في المشروع باضافة العبارة التالية الى آخرها (على ان يكون للتقارير الصادرة عن المفتشين بحق القضاء دور رئيسي عند بحث ترفيعهم).
- ثانيا الفقرة د:
- شطب عبارة (يرفع بعد انقضاء سنة على التعيين وتعطى الاولوية في الترفيع لمن اجتاز

هكذا من الاصلي

الدورات التي حددتها الوزارة في المهيد القضائي، اما القاضي في الدرجتين الثانية والاولى فيرفع الى الدرجة الاعلى منها بعد سنتين على الاقل من حلولة في تلك الدرجة، اما القاضي في الدرجة الخاصة فيجوز ترقيعه بعد مضي سنة على الاقل فيها الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية:

فيجوز ترقيعه بعد انقضاء سنة على التعيين وتعتلى الاولوية في الترفيع عند التساوي في الكفاءة لمن اجتاز الدورات التي حددتها الوزارة في المهيد القضائي، اما القاضي في الدرجتين الثانية والاولى والخاصة فيجوز ترقيعه الى الدرجة الاعلى منها بعد سنتين على الاقل من حلولة في تلك الدرجة.

المادة ٩٠ المعدلة للمادة (٢١) من القانون الاصلي:

تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) وحيا كان ذلك ممكنا.

المادة ١١٠ المعدلة للمادة (٤٣) من القانون الاصلي:

شطب هذه المادة والاستعاضة عنها بالنص التالي:

المادة ٤٣

بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تستمر خدمة كل من رئيسي محكمة التمييز والمعدل العليا والقضاء فيها ورئسي النيابة العامة والادارية وروساء محاكم الاستئناف حتى اكماله الثانية والسبعين من العمر كما تستمر خدمة أي قاض آخر حتى اكماله الثامنة والسبعين من العمر وتنتهي خدمة كل من اولئك الرؤساء والقضاء حكما غير قابل للتعدد عند بلوغه السن المحددة له ودون الحاجة الى أي قرار بانهاثها من أي جهة من الجهات على ان لا يؤثر ذلك في انتهاء خدمته او انهاثها قبل ذلك لاي سبب آخر بموجب التشريعات المعمول بها بما في ذلك المرض.

٢. مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠.

المادة ٢٠ المعدلة للمادة ٤:

شطب هذه المادة لانها ادخلت في القانون المؤقت.

المادة ٢١ المعدلة للمادة ٥:

شطب هذه المادة لانها ادخلت في القانون المؤقت.

المادة ٢٢ المعدلة للمادة ١٣:

شطب هذه المادة.

المادة ٢٣ المعدلة للمادة ١٩:

شطب هذه المادة لانها ادخلت في القانون المؤقت.

المادة ٢٤ المعدلة للمادة ٤٣:

شطب هذه المادة لانها ادخلت في القانون المؤقت.

دولة رئيس مجلس الاميان الانعم

قرر مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٩ الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء بعض التخفيضات في عدد من الفصول وفق التعديلات المبينة في قرار اللجنة المالية. كما وافق المجلس أيضا على التوصاي الواردة في قرار المذكور معدلا، رجاء التكرم بمرسه على مجلسكم الكريم، حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلامي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عربيات

المرفقات:

«جدول التخفيضات في الفصول،
والتوصيات».

نسخة: الى اعضاء اللجنة المالية.

نسخة: الى اعضاء القانون.

دولة رئيس المجلس: اذاً معروض على المجلس الكريم ونرجوا احالتهما للجنة المختصة، الى اللجنة القانونية، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: والحقيقة في هذا الصدد يرجو الأستاذ مقرر اللجنة القانونية ان تلتقي هذه اللجنة بعد انتهاء هذه الجلسة للنظر في هذين القانونين وشكراً لكم.

دولة رئيس المجلس: اكمل، السيد الامين العام.

السيد الامين العام: كتاب سيادة رئيس مجلس النواب رقم ٢٩١٩ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٩ المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ مع اجراء بعض التعديلات عليه.

الملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٢/٢٩١٩

التاريخ: ١٤١١/٦ هـ

الموافق: ١٩٩٠/١٢/ م

قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/١/١.

المادة (٢): تقدر إيرادات وتنفقات الحكومة للاتني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ بما يلي:-

١٢/١٩/٩٠

أ- الإيرادات ٩٠٢٥٠٠٠٠٠٠ دينار

ب- النفقات ١١٠٩٢١٠٠٠٠ دينار

المادة (٣) : يغطي العجز وقدره (٣٠٦٧١٠٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (١٣٥٢٠٠٠٠٠) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٤١٩١٠٠٠٠) دينار.

المادة (٤) : أ- تخصص القروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع.

ب- تخصص الإيرادات المبنية في الموازنة الطارئة المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبنية فيها والتي لا يجوز انفاقها الا بعد تحقق المساعدات والمنح والقروض الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة يتفق عليه مع الجهة المانحة، كمت لا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها وتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

المادة (٥) : مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسدة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة ويعوجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج- اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، تنقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة الثانية.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها. ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الاوامر المالية او طرح عطائه اي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

و - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦) : أ - يتم الاتفاق من مخصصات اعادة التوزيع المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة (٧) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل اخر الا بقانون.

المادة (٨) : أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الراتب والاجور والعلوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى اية مجموعة اخرى او بالعكس.

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٢)، (١١٣)، (١١٤)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد.

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ)، (ب)، (ج) من هذه المادة، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة.

المادة (٩) : أ - يقتصر التعيين على مخصصات اجور العمال المرسدة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية على الاشخاص الذين لا تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية.

مجلس الاعيان

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسومة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الحظية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.

المادة (١٠): على الرغم مما ورد في اي قانون او اي نظام آخر، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرسومة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف بعض هذه الوظائف واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة، حيث يتم تحديد تشكيلات ووظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها.

المادة (١١): تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحق بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه.

المادة (١٢) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون، كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون - الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

(بالالف دينار)

رقمه	الفصل عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
	الايرادات المحلية		
١ -	الضرائب على الدخل والارباح	٩٠٠٠٠	
٢ -	الضرائب الجمركية	٢٠١٥٠٠	
٣ -	الضرائب الاخرى	٥٣٠٠٠	
٤ -	الرخص	٣٤٠٠٠	
٥ -	الرسوم	٦٥٥٠٠	
٦ -	البرق والبريد والهااتف	٨٢٠٠٠	
٧ -	العوائد والارباح	٥٠٥٠٠	
٨ -	القوائد المستردة	٢٢٠٠٠	
٩ -	الايرادات المختلفة	١٠٤٠٠٠	
	مجموع الايرادات المحلية	٧٠٢٥٠٠	
١٠ -	المساعدات المالية	١٥٠٠٠٠	
١١ -	اقساط القروض المستردة	٥٠٠٠٠	
	مجموع الايرادات	٩٢٥٠٠٠	
	مصادر التمويل		
١٢ -	القروض الخارجية		
١ -	قروض لتمويل مشاريع انمائية	٩٠٠٠٠	
٢ -	قروض مؤسسات دولية	١٩٢٧٥٠	
٣ -	قروض مشتريات الحبوب	٤٢٩٠٠	
	مجموع القروض الخارجية	٣٢٥٦٥٠	
١٣ -	القروض الداخلية	٢٦٢٦٠	
	مجموع التمويل	٣٥١٩١٠	
	مجموع الايرادات والتمويل	١٢٥٤٤١٠٠	

١٢٥٤٤١٠٠

جدول رقم (٢)

اجالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالالف دينار)

الخدمات	رقمه	الخدمة	النفقات				مجموع	مجموع الخدمات
			الاجارية	الرأسمالية		مجموع		
				المؤارة من القروض	المؤارة من القروض			
١- ٢	١٤٠١	١٣٣٢	-	-	-	١٤٠١	١٣٣٢	
٣- ٤	٧٢٠	٩١٢	-	-	-	٧٢٠	٩١٢	
٥- ٦	٣٣٨	٢٣٢٠	-	-	-	٣٣٨	٢٣٢٠	
٧- ٨	٢٣٢٠	٧٧٦	-	-	-	٢٣٢٠	٧٧٦	
٩- ١٠	١٥٥٠	٢٣٢٢	-	-	-	١٥٥٠	٢٣٢٢	
١١- ١٢	١٦٦٧٥	١٢٥٠	-	-	-	١٦٦٧٥	١٢٥٠	
١٣- ١٤	١٧٠٠	١١٧٢	-	-	-	١٧٠٠	١١٧٢	
١٥- ١٦	٩١٠٠	١١٧٢	-	-	-	٩١٠٠	١١٧٢	
١٧- ١٨	٢١٦	٣٧١٣٦	-	-	-	٢١٦	٣٧١٣٦	
١٩- ٢٠	٣٧١	٣٣٢٦	-	-	-	٣٧١	٣٣٢٦	
٢١- ٢٢	٢٠٠	٢١٦١	-	-	-	٢٠٠	٢١٦١	
٢٣- ٢٤	٨٠٠	١٠٤٥	-	-	-	٨٠٠	١٠٤٥	
٢٥- ٢٦	٧٣٣	١٥٠	-	-	-	٧٣٣	١٥٠	
٢٧- ٢٨	١٥٧٢	٢١٠	-	-	-	١٥٧٢	٢١٠	
٢٩- ٣٠	١٧٧٦	٣٠١١	-	-	-	١٧٧٦	٣٠١١	
٣١- ٣٢	٥٥	٥٥	-	-	-	٥٥	٥٥	
٣٣- ٣٤	٣٧٣	٣٧٣	-	-	-	٣٧٣	٣٧٣	

جدول رقم (٢)

اجالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالالف دينار)

الخدمات	رقم	مؤاته	النفقات			مجموع	مجموع الخدمات
			الاجارية	الرأسمالية			
				المؤارة من الإيجارات	المؤارة من القروض		
٦١-	٦٦-	وزارة الزراعة	٥٦٧٣	٢٧٨١	-	٨٤٤١	١٨١٨٠٢
٦٢-	٦٢-	وزارة الزراعة - مؤسسة التسويق الزراعي	٢٢٠	-	٢٧٠	٢٧٠	
٦٤-	٦٤-	وزارة المياه والطاقة - وزارة المياه والطاقة	١١٢٠	٣٥٤٠	٧٠٠٠	١١٩٣٦	
٦٥-	٦٥-	وزارة الشؤون	١١٢٠	٢٢٠٠	٢٥٢٠	٢٥٢٠	
٦٦-	٦٦-	وزارة الشؤون	١١٢٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٧٣٧٧٢
٦٧-	٦٧-	وزارة التربية والتعليم	٥٩٨٤	٤٢٣	٦٤٢٧	٦٤٢٧	
٦٨-	٦٨-	وزارة الشؤون المحلي	٩٠٢٢	٩١٧٧	٥٨٢٩٩	٥٨٢٩٩	
٦٩-	٦٩-	وزارة الصحة	٢٧٨١	٥٧٧	٣٣٥٨	٣٣٥٨	
٧٠-	٧٠-	وزارة التنمية الاجتماعية	٦٣٨	-	٦٨٣	٦٨٣	١٥٠٢١
٧١-	٧١-	وزارة العمل	٦٣٨	-	٦٨٣	٦٨٣	
٧٢-	٧٢-	وزارة الاعلام	٨٦٣٥	١٥٦١	٩٨٢٦	٩٨٢٦	
٧٣-	٧٣-	وزارة الاعلام - مؤسسة الاعلام والثقافة	٤١٢	٦٠	٥٢٢	٥٢٢	
٧٤-	٧٤-	وزارة الاعلام - وكالة الاعلام الدولية	١٦٨٧	٥٠٠	٢٢٧٧	٢٢٧٧	٣٣٨١٢
٧٥-	٧٥-	وزارة الشباب	٨٨٠	٢٤	٩٠٤	٩٠٤	
٧٦-	٧٦-	وزارة الثقافة	٥٢٤	٢٤٥	٨١٩	٨١٩	
٧٧-	٧٧-	وزارة السياحة والاقتصاد والاعمال الخارجية	١٧٥	-	١٧٥	١٧٥	
٧٨-	٧٨-	وزارة النقل والاتصالات	٥٣٠٨	٢١٢	٥٥٢٠	٥٥٢٠	١١٩٢١٠
٧٩-	٧٩-	وزارة النقل والاتصالات - المؤسسة العامة	١٤٠٥	٥٣٠٠	١٧٣٥٠	١٧٣٥٠	
٨٠-	٨٠-	وزارة الشؤون البرية	٥٤٦٦	١٥٠٠	٦٩٦٦	٦٩٦٦	
٨١-	٨١-	وزارة النقل والاتصالات - مؤسسة الاتصالات	٨٢٥	٩٦	٨٢١	٨٢١	

جدول رقم (١)
خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩١

(بالآلف دينار)

الارادات	النفقات
الارادات المحصلة	٧٠٢٥٠٠
للمساعدات والتبع	٨٠٠٠٠
أ. الأمانة	١٠٠٠٠
ب. الأمانة	٦٠٠٠٠
ج. مساعدات ومنع اخرى	٦٠٠٠٠
١. النفقات الخارجية	٢٥٠٩٩٩
أ. النفقات الصحية	٢١٩٠٠٠
ب. النفقات العسكرية	٢١٢٧٥
٢. النفقات الداخلية	١٢٥٠
٣. النفقات الخارجية	٢١٩٥٥٥
٤. النفقات الاخرى	١٥٠٠٠٠
٥. دعم القوات المسلحة	١٦٠٠٠
٦. نفقات التشغيل	١٠٠٠٠
٧. دعم قطاع الحبوب	١٠٠٠٠
٨. نفقات الطاقة والكهرباء	٢٥٠٠٠
٩. نفقات المياه والكهرباء	٣٩٩٩٩
١٠. نفقات المياه والكهرباء	١١٥١
١١. نفقات المياه والكهرباء	١٣٥٠٠٠
١٢. نفقات المياه والكهرباء	٩٠٠٠٠
١٣. نفقات المياه والكهرباء	٢١١١
١٤. نفقات المياه والكهرباء	١٣١٥
١٥. نفقات المياه والكهرباء	٢٥٠٠٠
١٦. نفقات المياه والكهرباء	٢٥٥٥
١٧. نفقات المياه والكهرباء	١٦٠٠٠
١٨. نفقات المياه والكهرباء	٣١٨٩٩٩
١٩. نفقات المياه والكهرباء	٨٨٩٩٩
٢٠. نفقات المياه والكهرباء	٨٥٢٥٠٠
٢١. نفقات المياه والكهرباء	(٣٩٩٩٩)
٢٢. نفقات المياه والكهرباء	٣١٨٩٩٩
٢٣. نفقات المياه والكهرباء	(٣٩٩٩٩)
٢٤. نفقات المياه والكهرباء	١١٩٩٩٩
٢٥. نفقات المياه والكهرباء	١٨٨٥٩
٢٦. نفقات المياه والكهرباء	٢٥٠٠٠
٢٧. نفقات المياه والكهرباء	١١٠٠٠٠
٢٨. نفقات المياه والكهرباء	٩٠٠٠٠
٢٩. نفقات المياه والكهرباء	٢١٩٩٩٩
٣٠. نفقات المياه والكهرباء	٢١٩٩٩٩

جدول رقم (١)

خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩١

(بالآلف دينار)

الارادات	النفقات
الارادات المحصلة	٢٣٠٠٠٠
للمساعدات والتبع	١١٩٩٩٠
أ. الأمانة	١١٩٩٩٠
ب. الأمانة	١١٩٩٩٠
ج. مساعدات ومنع اخرى	١١٩٩٩٠
١. النفقات الخارجية	٢١٩٩٩٠
أ. النفقات الصحية	٢١٩٩٩٠
ب. النفقات العسكرية	٢١٩٩٩٠
٢. النفقات الداخلية	١٢٥٠
٣. النفقات الخارجية	٢١٩٥٥٥
٤. النفقات الاخرى	١٥٠٠٠٠
٥. دعم القوات المسلحة	١٦٠٠٠
٦. نفقات التشغيل	١٠٠٠٠
٧. دعم قطاع الحبوب	١٠٠٠٠
٨. نفقات الطاقة والكهرباء	٢٥٠٠٠
٩. نفقات المياه والكهرباء	٣٩٩٩٩
١٠. نفقات المياه والكهرباء	١١٥١
١١. نفقات المياه والكهرباء	١٣٥٠٠٠
١٢. نفقات المياه والكهرباء	٩٠٠٠٠
١٣. نفقات المياه والكهرباء	٢١١١
١٤. نفقات المياه والكهرباء	١٣١٥
١٥. نفقات المياه والكهرباء	٢٥٠٠٠
١٦. نفقات المياه والكهرباء	٢٥٥٥
١٧. نفقات المياه والكهرباء	١٦٠٠٠
١٨. نفقات المياه والكهرباء	٣١٨٩٩٩
١٩. نفقات المياه والكهرباء	٨٨٩٩٩
٢٠. نفقات المياه والكهرباء	٨٥٢٥٠٠
٢١. نفقات المياه والكهرباء	(٣٩٩٩٩)
٢٢. نفقات المياه والكهرباء	٣١٨٩٩٩
٢٣. نفقات المياه والكهرباء	(٣٩٩٩٩)
٢٤. نفقات المياه والكهرباء	١١٩٩٩٩
٢٥. نفقات المياه والكهرباء	١٨٨٥٩
٢٦. نفقات المياه والكهرباء	٢٥٠٠٠
٢٧. نفقات المياه والكهرباء	١١٠٠٠٠
٢٨. نفقات المياه والكهرباء	٩٠٠٠٠
٢٩. نفقات المياه والكهرباء	٢١٩٩٩٩
٣٠. نفقات المياه والكهرباء	٢١٩٩٩٩

مجلس الاعيان

رقم	الفصل	عنوانه	إعادة تقدير ١٩٨٩	إعادة تقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
الإيرادات المحلية					
١	الضرائب على الدخل والأرباح		٥١٣٨٢	١١٣٢٨٥	٩٠٠٠٠
٢	الضرائب الجمركية		١٨١٣٨٣	٢١٢٠٠٠	٢٠١٥٠٠
٣	الضرائب الأخرى		٤١١٥٦	٦٣٢٢٧	٥٣٠٠٠
٤	الرخص		٣٢٢٧٧	٣٩٠٠٠	٤٣٠٠٠
٥	الرسوم		٦٣٣٥٠	٧٠٦٣٦	٦٥٥٠٠
٦	البرق والبريد والهاتف		٦٢٦٥٢	٨٠٢٢٤	٨٢٠٠٠
٧	العوائد والأرباح		٢٩٢٤٠	٥٦٧٠٠	٥٠٥٠٠
٨	الفوائد المستردة		١٥٤١٤	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
٩	الإيرادات المختلفة		٨٩٥٤٨	٩٠٩٩٨	١٠٤٠٠٠
مجموع الإيرادات المحلية					
١٠	المساعدات المالية		٥٦٥٣٩٧	٧٤٦٠٨٠	٧٠٢٥٠٠
١١	القروض المستردة		٢٨٣٥٢	١٦٢٦٠٠	١٥٠٠٠٠
مجموع الإيرادات					
مصادر التمويل					
١٢	القروض الخارجية		٨٥٥٤٧٤	٩٣٨٦٨٠	٩٠٢٥٠٠
١	قروض لتمويل مشاريع إنمائية		٧٠٣٨٩	٥٧٥١٥	٩٠٠٠٠
٢	قروض مؤسسات دولية		١١٣٨٩٠	٦٨٤٠٠	١٩٢٧٥٠
٣	قروض مشتريات الجيوب		...	١٥٠٠٠	٤٢٩٠٠
مجموع القروض الخارجية					
١٣	القروض الداخلية		٤٣٨٥٢	٤١٥٤٧	٣٢٥٦٥٠
مجموع التمويل					
مجموع الإيرادات والتمويل					
١٠٨٣٦٠٥	١١٣١١٤٢	١٢٥٤٤١٠			

رقم	الفصل	عنوانه	المقدر ١٩٨٩	إعادة تقدير ١٩٨٩	إعادة تقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
١	التيران للتعليم		٧٤٢٩	٧٤٢٩	٦٢٠٤	٦٤٠٤
٢	مجلس الأمة		٦٦٧٠	٦٦٧٠	٦٦٧٠	٦٦٧٠
٣	مجلس الوزراء ومعاونيه		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥	مجلس الشورى		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٧	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٨	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٩	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٠	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١١	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٢	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٣	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٤	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٥	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٦	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٧	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٨	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
١٩	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٠	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢١	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٢	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٣	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٤	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٥	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٦	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٧	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٨	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٢٩	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٠	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣١	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٢	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٣	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٤	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٥	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٦	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٧	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٨	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٣٩	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٠	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤١	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٢	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٣	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٤	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٥	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٦	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٧	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٨	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٤٩	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٠	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥١	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٢	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٣	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٤	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٥	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٦	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٧	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٨	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٥٩	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٠	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦١	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٢	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٣	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٤	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٥	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٦	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٧	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٨	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٦٩	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٧٠	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٧١	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠
٧٢	مجلس القضاء		٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠	٦٦٦٠

مجلس القضاء

جدول رقم (۵)

مقارنة النفقات الجارية

(بالالف دينار)

[illegible]

جدول رقم (٦)

مقارنة النفقات الرأسمالية (بالالف دينار)

عدد	أعداد الطلبة
-----	--------------

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيد
الانبياء والمرسلين
قرار رقم ٢٤

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١
لقد أحال مجلس النواب في جلسته
الخامسة من الدورة العادية الثانية للمتقدمة بتاريخ
١٥/٥/١٤١١هـ الموافق ١٢/٢/١٩٩٠م.

وبناء عليه، فقد اجتمعت اللجنة المالية
لمجلس النواب بنصابها القانون عدة اجتماعات
صباحية ومساءلية من ٣ - ١٥/١٢/١٩٩٠،
بحضور معالي رئيس اللجنة الدكتور عبد الله
النسور، وسعادة مقرر اللجنة الدكتور عبد الله
المكايلة وأصحاب المعالي والسماحة والسعادة
الأعضاء السادة:

د. علي الفقير، د. علي الحوامدة، حزة
منصور، عطا الشهبان، احمد الأزيعة، محمد
العلاونة، د. ذيب مرجي، عيسى الرميولي،
عبد السلام فريجات، جمال حداد، سمير قنوار،
أحمد الكفاوين، مطير البستنجي، عبد الكريم
الكيارقي، بسام حدادين، فؤاد الخلفات،
سلامة الغوري، زياد الشويخ.

هذا وقد تكرر غياب عدد من الزملاء
أعضاء اللجنة عن اجتماعاتها، وكان ذلك على
النحو التالي:

- تغيب عن الاجتماع الأول الذي عقد

بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٠، بمبادرة السيد
أحمد قطيش الأزيعة.

وتغيب بدون معذرة حزة منصور، محمد
العلاونة.

- تغيب عن الاجتماع الثاني الذي عقد
بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٠، في الجلسة
الصباحية بمبادرة سعادة السيد أحمد قطيش
الأزيعة.

- تغيب عن الاجتماع الثالث الذي عقد
بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٠، بدون معذرة في
الجلسة المسائية سعادة السيد بسام
حدادين وسعادة السيد عبد السلام
فريجات.

وتغيب بمبادرة سعادة السيد أحمد
الأزيعة.

- تغيب عن الاجتماع الرابع الذي عقد
بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٠، في الجلسة
الصباحية بمبادرة سعادة السيد أحمد قطيش
الأزيعة.

- تغيب عن الاجتماع الخامس الذي عقد
بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٠، في الجلسة
المسائية بدون عذر السادة: سعادة السيد
ذيب مرجي، سعادة السيد عبد السلام
فريجات.

- تغيب عن الاجتماع السادس الذي عقد
بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٠، في الجلسة
الصباحية بمبادرة السادة: سعادة السيد
أحمد قطيش الأزيعة، سعادة السيد عطا
الشهبان.

- تغيب عن الاجتماع السابع الذي عقد

بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٠، في الجلسة
المسائية بدون عذر السادة: بسام
حدادين، عبد السلام فريجات.

- تغيب عن الاجتماع الثامن الذي عقد
بتاريخ ١٢/٩/١٩٩٠، في الجلسة
الصباحية بمبادرة سعادة السيد أحمد قطيش
الأزيعة. وتغيب بدون عذر سعادة عبد
السلام فريجات وسعادة السيد محمد
العلاونة.

- وتغيب عن الاجتماع التاسع الذي عقد
بتاريخ ١٢/٩/١٩٩٠ في الجلسة المسائية
سعادة السيد عبد السلام فريجات.

- تغيب عن الاجتماع العاشر الذي عقد
بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٠، في الجلسة
الصباحية بمبادرة سعادة السيد أحمد قطيش
الأزيعة.

- وتغيب بمبادرة في الاجتماع الحادي عشر
الذي عقد بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٠ بدون
معذرة في الجلسة المسائية السادة: د. علي
الحوامدة، الدكتور ذيب مرجي، السيد
عبد السلام فريجات، والسيد أحمد
الكفاوين.

- تغيب عن الاجتماع الثاني عشر الذي عقد
بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٠، في الجلسة
الصباحية بمبادرة سعادة السيد عطا
الشهبان.

- وتغيب بدون معذرة في الاجتماع الثاني
عشر الذي عقد بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٠، في الجلسة المسائية
سعادة السيد عبد السلام فريجات ومعالي
الدكتور علي الفقير.

- وتغيب عن الاجتماع الرابع عشر الذي
عقد بتاريخ ١٢/١٥/١٩٩٠، بمبادرة
السادة:

حزة منصور، أحمد قطيش الأزيعة، زياد
الشويخ.

- وتغيب عن حضور الجلسة الصباحية
بدون عذر السادة:

علي الحوامدة، عبد السلام فريجات، د.
ذيب مرجي، عيسى الرميولي.

- وتغيب عن الاجتماع الخامس عشر الذي
عقد بتاريخ ١٢/١٥/١٩٩٠، في الجلسة
المسائية بمبادرة السادة: أحمد قطيش
الأزيعة، زياد الشويخ، حزة منصور.

- وتغيب بدون معذرة السادة: عبد السلام
فريجات، ذيب مرجي، عطا الشهبان،
د. علي الفقير، مطير البستنجي.

وقد حضر معالي الدكتور خليل السالم
مقرر اللجنة المالية في مجلس الأعيان، والسادة
الأعضاء: حد الفرحان، د. كمال الشايعر،
محمد رسول الكيلاني، أعضاء اللجنة المالية في
مجلس الأعيان معظم جلسات اللجنة.

وحضر أيضا معظم هذه الجلسات من
الحكومة:

معالي وزير المالية السيد باسل جردانه
وعطوفة السيد سلمان الطراونه مدير الموازنة
العامة ومساعدة السيد عبد الرحمن العجلوني
ومنتظمو الدائرة.

كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة
السادة النواب:

عاطف البطوش، محمود هنزبل، عبد

Handwritten signature or mark.

Handwritten note in a box: هذا هو الأصل

والاسكان السيد عبد الرؤوف الروابله، معالي وزير العمل الدكتور قسيم عبيدات، ومعالي الدكتور محمد سعيد الشالبي محافظ البنك المركزي.

ومن مديرية الامن العام:
المعيد محمد الكيلاني، والمعيد نور الدين خير.

قرار رقم ٢٥

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٩١

«بسم الله الرحمن الرحيم»

سيادة الرئيس،

السادة الزملاء الكرام،

يسعد اللجنة المالية في مجلس النواب ان تتقدم الى المجلس الكريم بتقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، وحول خطاب الموازنة الذي ادى به معالي وزير المالية السيد باسل جردانه.

لقد جاء خطاب الموازنة هذه المرة ايضا خطابا مسؤولا وواقعا وموضوعيا.

وترغب اللجنة المالية ان تعرض على حضراتكم نتائج دراستها لمشروع قانون الموازنة وخطابها على النحو التالي:

اولا: في الاقتصاد الكلي للدولة:

لقد تبنت وثيقة الموازنة العامة وخطابها للعام الماضي ١٩٩٠، مجموعة من السياسات

الحفيظ علاري، عبد الله زويقات، د. سعد حدادين، فارس الشالبي، سعد هسايل السرور، نايف الحديدي، د. عوني البشير، محمد الدردور، د. محمد أبو فارس، محمد فارس الطراونة، جمال الصرايرة، عيسى المدانات، د. محمد أبو عليم، د. ماجد خليفة، زياد أبو عصفور، هشام الشراري، ذيب أنيس. كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة سماحة عبد الباقى جو وزير الدولة للشؤون البرلمانية، وعطوفة الأستاذ صالح الزعبي أمين عام مجلس الأمة.

كما استضافت اللجنة السادة:

د. عبد الله المالكي، د. فهد الفاتك، أحمد النمري.

كما حضر الجلسة الأخيرة كل من اصحاب المعالي والعطوفة:

وزير الشباب السيد ابراهيم الفياض، أمين عام وزارة الشباب السيد عبد القادر، مدير مدينة الحسين للشباب السيد عصام عريضة، مدير مدينة الحسن الرياضية السيد عبد الله تليلان، ومعالي وزير الصحة الدكتور محمد عضوب الزين، عطوفة أمين عام وزارة الصحة الدكتور عدنان عباس، ومعالي وزير الاعلام السيد ابراهيم عز الدين، عطوفة مدير مؤسسة الاذاعة والتلفزيون السيد راضي الحص، معالي وزير العدل السيد يوسف المبيضين، معالي وزير المياه والري، المهندس داود خلف، عطوفة أمين عام وزارة المياه والري المهندس معتز البيهسي، أمين عام سلطة وادي الأردن بالوكالة المهندس محمد ظافر العام، معالي وزير الأشغال العامة

الاقتصادية والمالية والتقليدية والقطاعية استهدفت زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتخفيضاً في عجز الموازنة العامة، وتوازناً في ميزان المدفوعات ومعالجة المديونية الخارجية وتخفيض الدين الداخلي وتناسي الاحتياطات من العملات الأجنبية واستقرار سعر صرف الدينار ومعالجة البطالة وضبط الغلاء وتشجيع قطاعات الانتاج والخدمات ومعالجة قضايا المؤسسات المالية والبنوك المتعثرة، وتوقعت الموازنة العاكسة وخطابها للعام الماضي عودة الثقة في الاقتصاد الأردني وذلك بزيادة تحصيلات الأردنيين العاملين في الخارج وأحداث استثمارات جديدة بتحويل داخلي وخارجي وعودة بعض المدخرات الأردنية من الخارج.

١ - وانسجاماً مع توصيات المجلس الكريم في العام الماضي فقد استعرض خطاب الموازنة لهذا العام بموضوع وتفصيل حيناً وبمعرض وإيجاز حيناً آخر، الانجازات التي تمت في الاقتصاد وميزان المدفوعات والميزان التجاري والاستهلاك والنمو الاقتصادي والمديونية والبطالة والتضخم وسعر صرف الدينار والدعم وإداء المالية العامة.

سيادة الرئيس،

السادة الزملاء،

لقد جاء اعداد مشروع موازنة هذا العام محكوما باعتبارات رئيسية هي:

أ - المديونية العامة للدولة - الداخلية منها والخارجية وهي التي رقت على شعبنا اعباء ما زال يزرع تحتها وميبقى الى امد بعيد. بلغت في مجملها ما يفوق ٨٠٢٥ مليارات

دولار يضاف اليها مليار ومائة وعشرون مليون دينار هي جمل الدين الداخلي، أي ان جمل مديونية الدولة يصبح ما مجموعه ٧٠٢٥ مليار دينار وهو ما يعادل جمل الناتج المحلي للمدة ثلاث سنوات تقريبا. ان معالجة هذا الدين من حيث الجدولة والتسديد وربط الأردن ببرامج تصحيحية ما كانت لتكون لولا هذه المديونية الهائلة ومن الجدير بالذكر ان جزءاً من الدين الداخلي يرجع الى استلاف نحو ٣٩٠ مليون دينار كسلفة استثنائية من البنك المركزي خلافاً للقوانين العادية غير الاستثنائية والتي اقدمت الحكومة عام ١٩٨٨ ومطلع ١٩٨٩ على استلافها كمكاملة مطبوعة دون غطاء.

ب - برنامج التكيف الاقتصادي الذي طبق بنجاح ملحوظ حتى بداية أزمة الخليج في ٢ آب ١٩٩٠ حيث دلت المؤشرات والمعايير الاقتصادية والمالية والتقليدية على انتعاش في الاقتصادي الأردني حتى ذلك التاريخ.

ج - أزمة الخليج وآثارها البالغة على اقتصادنا التي انمكنت سلباً على المساعدات العربية والاجنبية، وبإعاز من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة وخارجها، كما انمكنت سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية، كالسياحة، والنقل، والصناعات، والانشاءات والصناعة، وتحصيلات الأردنيين العاملين في الخارج، وعودة اعداد كبيرة منهم مما احلحت ضغوطاً اقتصادية واجتماعية

مجلس الاعيان

ورسمية كبيرة منهم مما أحدث تفاكيا كبيرا في مشكلة البطالة.

د - النقلة النوعية في الحياة السياسية للمجتمع الاردني التي تجلّت في توسيع قساعة المشاركة وبجعل المسؤولية من قبل مختلف المؤسسات الشعبية والروسية، كمنسرة لمرحلة التحول الديمقراطي الرائدة في المنطقة العربية، مما أحدث حالة وعي وتفتح لمختلف القطاعات في الشعب لساتر المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة، ومما سهل للحكومة اتخاذ قرارات ما كان يمكن الاقدام عليها في اوضاع مغايرة.

سيادة الرئيس،
السادة الزملاء الكرام،

في ضوء ما تقدم ترغب اللجنة المالية ان تضع للعالم الرئيسية التالية للاداء الاقتصادي بين ايديكم:

١ - الانخفاض الحاد والمثير للمخاروف في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام، حيث بلغ التراجع رقيا قياسيا في تاريخ المملكة مقداره (٨.٧٪) مما حدا بوزير المالية الى تفادي الحديث عن التفاؤل بأي نمو في العام القادم، علما بان معدل النمو المستهدف لعام ١٩٩٠ كان ٣٪، وأن اداه النصف الأول من العام نفسه أحدث نمو بمعدل ١.٥٪ أي ان معدل التراجع الحقيقي عن المستهدف كان (٩.٧٪).

ومن الجدير بالذكر ان تقرير اللجنة المالية لموازنة عام ١٩٩٠ كان قد شكك في

امكانية تحقيق معدل النمو الذي كان مستهدفا لهذا العام.

ولقد تفادى خطاب وزير المالية لهذا العام الحديث عن زيادة الاستثمارات ولا سيما في القطاع الخاص.

٢ - اداه المالية العامة تقدر اللجنة المالية للجهد المشكورة للحكومة في تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات المحلية بصورة كانت ستزدي وللمرة الأولى الى توازن النفقات الجارية مع الإيرادات المحلية لولا وقوع أزمة الخليج.

وبالرغم من وقوع الامة الا ان عجز موازنة ١٩٩٠ الاجمالي قد انخفض من ١٨٨ مليون كما كان مقدرا الى ٩٥ مليون في اعادة تقدير عام ١٩٩٠. أي ان العجز قد خفض بنسبة ٥٠٪ وهو انجاز يستحق الشكر.

٣ - الدين العام: لقد بلغ صافي المديونية الخارجية للنتزم به وغير المدد في نهاية ١٩٩٠ (٨٢٣٦) مليون دولار منها ٦٦٦٦ مليون دولار مسحوبة وغير مسددة، أي بزيادة ٥٥ مليون دولار عن العام ١٩٨٩.

أي ان صافي الزيادة في المديونية الخارجية بعد احتساب المبالغ المقترضة والمبالغ المسددة من القساط وقوائد بلغت (٥٥) مليون دولار، وهو اقل صافي اقتراض في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وهو امر في الانحاء الصحيح.

كما أفادت الأرقام ذاتها أن صادراتنا لعام ١٩٩٠، قد بلغت (٨٩٩) مليون دولار في حين بلغت مستورداتنا (٢٠٩٢) مليون دولار، أي أن الحساب التجاري قد سجل عجزا مقداره (١١٩٣) مليون دولار.

٥ - الوضع النقدي: أظهر عام ١٩٩٠ نجاحا في استقرار سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية وإلغاء نظام سعر الصرف المزدوج للدينار، وهو انجاز يستحق الثناء.

ولقد تبين للجنة المالية في آخر اجتماع لها مع محافظ البنك المركزي ان احتياطاتنا من العملة السائلة الصعبة مطمئنة حيث بلغت حتى ١٢/١٤/١٩٩٠ (٦٦٠) مليون دولار.

على ان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم ان الاسلوب الذي تم بموجبه معالجة قضية بنك البتراء بناء على قرار لجنة الامن الاقتصادي في ١٩٨٩/٨/٢ قد نجم عنه تحميل القطاع العام ما يتجاوز مبلغ (٢٥٠) مليون دينار غطيت بسلف من البنك المركزي الامر الذي يعني تحميل الدولة لثل هذه المبلغ الكبير الناجم عن الفساد الاداري والمالي في بنك البتراء.

وترى اللجنة انه قد آن الاوان ان يتخذ مجلسكم الكريم قرارا بالتحقيق في مدى المسؤولية التي تتحملها ادارة البنك المركزي حيال هذه القضية.

٦ - التضخم: لقد استهدفت موازنة عام

على ان مديونية الدولة لا زالت آخذة في تجاوز الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليا الى ساحة الخطر. حيث تشير الأرقام التي زودت بها اللجنة من قبل معالي وزير المالية الى ان نسبة خدمة الدين العام الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات لعام ١٩٩٠، بلغت (٣٠.٣٪) في حين بلغت هذه النسبة لعام ١٩٩١، (٣٣.٧٪) -٠- أمل اعادة جدولة (٥٠٪) من قوائد قروض الدول الصناعية وفي حالة عدم جدولة تلك القوائد، فان هذه النسبة سوف تصبح (٣٨.٩٪) وهي نسبة مثيرة للقلق.

٤ - ميزان المدفوعات: لقد سجلت صادراتنا الوطنية في النصف الاول من عام ١٩٩٠، زيادة ملموسة بلغت نسبتها (٨.٨٪) بالدولار مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٩، بينما لم تسجل المستوردات زيادة ذات شأن لنفس الفترة المقارنة ولقد اورد خطاب الموازنة فائضا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مقداره ١٥٠ مليون عن النصف الأول من عام ١٩٩٠ في حين سجل عجزا مقداره (٣) ملايين دولار خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٩، وهو مؤشر ايجابي.

هذا وقد أشارت الأرقام التي زودت بها اللجنة من - معالي وزير المالية أن صافي عتليات عناصر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد سجلت عجزا قدره (٦٢٩) مليون دولار.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة المنعقدة في ١٢/٢٠/١٩٩٠ م ٣٣

١٩٩٠ نسبة تضخم لا تتجاوز (١٢٥٪) في ذلك العام عن سابقة. وقد تبين ان تحقيق هذه النسبة كان ممكناً لسولا التطورات الاخيرة في المنطقة.

ولقد اظهرت الارقام الخاصة بالمستوى العام للاسعار الواردة في خطاب الموازنة ان السياسة الاقتصادية العامة للدولة قد نجحت في ضبط التضخم في الحسود المستهدفة في بداية موازنة عام ١٩٩٠ رغم التطورات المستجدة، اذ افاد معالي وزير المالية ان نسبة التضخم التقريبية لمجل عام ١٩٩٠ كانت بحدود (١٠٪).

٧ - دعم المواد التموينية: تم تقدير الدعم المخصص للمواد التموينية بمبلغ (٦٠) مليون دينار في موازنة ١٩٩٠، ولقد تبين ان المبلغ المخصص لم يكن كافياً، حيث بلغ مجمل دعم المواد الغذائية الاساسية (٩٢٥) مليون دينار تم تمويل الفرق من حساب الاتجار في وزارة التموين، واللجنة تعتبر التجاوز في الاتفاق على هذا الباب بدون ملحق موازنة مخالفة دستورية، تتطلب مساهمة الحكومة. (تحفظ على هذا البند النواب السادة: عبد الكريم الكباريتي، حمى الزموني، علي الفقيه، سلامة الخوري، جمال حداد، مطير البستنجي، سمير قمعوار، محمد العلالنة.

وفي الوقت الذي ترتاح فيه اللجنة الى تقليص غمصصات دعم المواد التموينية لهذا العام لتفترض على مستحقيها، لتفي على اجراءات الدعم التي لجأت اليها

الحكومة في الثلث الاخير من هذا العام لا يصلح الدعم الى مستحقيه من خلال اعتماد البطاقة التموينية كما تتي بكل اعجاب على الوعي المتقدم لدى شعبنا في تقبله وتفهمه لسياسة الدعم واجراءاته.

٨ - البطالة: بالرغم مما اورده خطاب الموازنة من توفير التحسن في النشاط الاقتصادي في النصف الاول من هذا العام فزيد من فرص العمل في الاقتصاد الوطني، الا ان تلك الزيادة لم تكن فاعلة في معالجة مشكلة البطالة كما يؤكد الخطاب نفسه.

لقد خلا الخطاب من الاشارة الى نسبة البطالة وهي من اكبر المشكلات الضاغطة على الهيكل الاقتصادي والبناء الاجتماعي للدولة خصوصاً بعد تدفق امواج كبيرة من الاردنيين العائدين من الخليج الامر الذي يضع سوق العمل تحت ضغط هائل من الطلب على العمالة في القطاعين الخاص والعام ويتطلب من الحكومة وضع مشكلة البطالة على مقدمة قائمة اولوياتها الطارئة.

لقد تبين من مناقشات اللجنة لمعالي وزير المالية ان الموازنة العامة لعام ١٩٩١ ستوفر (٤) الاف فرصة عمل في جهاز الادارة العامة للدولة، الامر الذي يشير الى اسلوب غير ذي جدوى في معالجة البطالة وهو امتصاص جزء يسير من مشكلة البطالة بزيادة التضخم في الجهاز الاداري الذي اصبح موقلاً للبطالة المقنعة وبما يزداد جوهر مشكلة البطالة حدة وتفاقماً.

ثانياً: شمولية الموازنة العامة للدولة وتنظيمها:

١ - ان ما يزيد على (٥٠٪) من الاتفاق العام في الموازنة يقابله اتفاق آخر مواز خارج وثيقة الموازنة وذلك في موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي.

من هنا فان اللجنة المالية تقترح على المجلس الكريم تعديل قانون الميزانية العامة بهدف شمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي.

من هنا فان اللجنة المالية تقترح على المجلس الكريم تعديل قانون الميزانية العامة بهدف شمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كافة لضبط الاتفاق في الدولة.

ان من شأن ذلك معالجة المالية العامة للدولة بصورة اكثر ضبطاً وشمولية، وتكفل اشرافاً حقيقياً لمجلس الأمة على موارد الدولة ونفقاتها.

ولللك نرى احالة الامر على اللجنة القانونية، وبصفة الاستعجال لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٢ - ولما كانت معاناة الدولة من الديون الخارجية تعود الى اطلاق ايدي الحكومات في الاقتراض، ولما كانت اتفاقيات القروض التي تعرض على مجلس الأمة قد جاءت حصراً على الاتفاقيات المبرمة مع

الدول - والمنظمات الدولية، ولا تشمل الاقتراض التجاري والكفالات، فمن الضروري وضع التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الأمة على القروض الحكومية كافة بما يحقق له مبدأ الاشراف على الامة على القروض الحكومية كافة بما يحقق له مبدأ الاشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها، وظبطها مع قدر كاف من المرونة.

ولللك نرى احالة الامر على اللجنة القانونية وبصفة الاستعجال، لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٣ - لقد آيت وزارة المالية / الموازنة العامة طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق الاقاليم، وان كان توزيع المخصصات عليها جاء على نحو غير دقيق، خاصة فيما يخص الادارة المركزية.

٤ - على ان التصنيف لم يلب طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق القطاعات، فجات الوثيقة غامضة، وتصب معالجة حتى على ذوي الاختصاص، حين يتعلق الامر باستعراض مجهود التنمية والاتفاق الخاص بكل قطاع.

٥ - ولقد تكتشف اخطاء واضحة في تصنيف بنود الموازنة الى جارية ورأسمالية وإغائية، مما يقتضي العمل على تصديتها في المستقبل.

٦ - ولغرض تقويم أداء الموازنة ورقابة تنفيذها، ينبغي أن يقارن المقدّر في العام السابق بالمعاد تقديره بنهاية ذلك العام وبهذا تعرض الجداول على النحو التالي:

مجلس الاعيان

الفعلي للسنة (أ) اذا قطع الحساب.
المقدرة للسنة (ب).
اعادة التقدير للسنة (ب).
المقدرة للسنة (ج).

وترى اللجنة ان الرقابة على تنفيذ الموازنة تتطلب العناية اللازمة بديوان المحاسبة وتقوم أداته، وتفعيل دوره وتمكينه من بسط وجوده على مجالات الاتفاق العام للدولة كافة، ومتابعة الأداء المالي لها وتزويده بما يتطلبه ذلك من كوادرات متخصصة ومخصصات كافية.

وفي هذا المجال، توصي اللجنة المجلس الكريم بإعادة النظر في قانون الديوان، لتمكينه من اداء رسالته الدستورية.

ثالثا: السياسات:

١ - في السياسة التعليمية:

ترى اللجنة ضرورة اعادة النظر في الكليات التابعة لمختلف الوزارات ودراسة مدى جدوى الاستمرار فيها والحاجة اليها، وترى تقوم كلية تأهيل المعلمين العالية من حيث ارتباطها وكوادراتها والاعتراف بها، كما ترى اعادة النظر في مدى جدوى الاستمرار في كليات المجتمع الحكومية، خصوصاً تلك التي تسهم في تغذية هيكل البطالة بتخصصات لا تحتاجها الدولة.

وترى اللجنة ضرورة اعادة النظر في مسارات التعليم الأكاديمي والمهني وأن تقوم السياسة التعليمية على أساس توجيه مسارات التعليم نحو احتياجات سوق

العمل ومتطلبات التنمية، وقد آن الأوان ان يقتصر الاتفاق من الخزينة على مسارات التعليم التي تلبي احتياجات التنمية وكوادرات مؤسسات الدولة.

وترى اللجنة انه قد آن الأوان للاسراع بإنجاز متطلبات جامعة مؤتة لتصبح في مستوى أكاديمي وإنشائي مناسب. كما نرجوا أن نعيد ما سبق وطالبنا به من معاملة الأرياف والبادية، وبما يجعلها مواكبة للنهضة في باقي اقاليم المملكة.

٢ - في السياسة الصحية:

تتطلع اللجنة الى جهد متميز ودور أكثر فعالية في الخدمة الصحية للمواطن في مختلف محافظات المملكة، كما تؤكد على ضرورة تطوير الهيكل الإداري للجهاز الإداري للوزارة، سواء على مستوى المركز أو على مستوى المديرية التابعة لها، كما تؤكد على ضرورة تطوير الجهاز الفني في المستشفيات والمراكز الصحية وأن تنظم عملية الخدمة الصحية العامة والتخصصية بصورة ميسرة للمواطن وبأبسط الإجراءات لنفاذ المعاناة من الروتين وتعقد الإجراءات التحويل، وذلك وفق خطة متكاملة تجعل كل إمكانات المراكز والمستشفيات المتخصصة التابعة للوزارة أو القوات المسلحة أو الجامعات الأردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة.

كما تؤكد اللجنة على ضرورة الحرص على تأمين الأدوية اللازمة في صيدليات المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة.

وتتطلع اللجنة الى ضرورة البدء بتوسيع مظلة التأمين الصحي في ظل خطة متكاملة وصولاً الى التأمين الصحي الشامل في المستقبل القريب.

٣ - في السياسة الزراعية:

لقد تكرر الحديث في خطاب الموازنة للاعوام الماضية عن التركيز على الاهتمام بالقطاع الزراعي ولكن دون أثر ملموس أو تغير ملحوظ.

وقد كشفت الازمة الراهنة عن خطورة عدم إيلاء هذا القطاع الجهد المميز الذي يستحقه.

وتجد اللجنة لزماً عليها أن تؤكد أمام مجلسكم الكريم أن انقاذ القطاع الزراعي لا يمكن أن يتم بمجرد التوصيات السنوية في خطاب الموازنة بل يحتاج الى خطة طارئة وجهود استثنائية مميزة وتسهيلات كبيرة تستهدف جعل عام ١٩٩١ عام أمن غذائي للأردن.

من هنا ترى اللجنة، ان توصي لمجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة جدولة قروض المزارعين والغذاء الفوائد المترتبة المستحقة على المزارعين، ومنحهم فترة امهال كافية، يتمكن القطاع الزراعي فيها من النهوض من تشرة، كما توصي الاهتمام بمجال التصنيع والتسويق لما لها من أثر في مجمل هذا القطاع، وكذلك اجراء الدراسات لاستحداث زراعات بالمياه شبه المالحة، والاهتمام بموضوع مسوحات التربة وتصنيفها، واكمام

الخارطة المائية السطحية والجوفية في المملكة.

ان مديونية هذا القطاع البالغة (اربعين مليون دينار) لا تشكل (٦/١) المبلغ الذي تحمله البنك المركزي عن بنك البتراء وهو حرجي بالدعم وأولى به من دعم مؤسسات مالية تكبدت الخسارة بمبالغ كبيرة بسبب الفساد الإداري والمالي فيها.

وترى اللجنة انه قد آن الأوان أن تأخذ وزارة الزراعة دورها الفاعل كوزارة خدمات بالمعنى الحقيقي للخدمة.

٤ - في النية الدفاعية والأمنية:

ان قواتنا المسلحة هي درع الوطن وسيادته، وان الحرص على دعمها تدريجياً وتسليحها وتطويرها مطلب رئيسي وملح لنا جميعاً.

واللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة وفد قواتنا المسلحة بتشكيلات جديدة من شبابنا المتدفق حيوية المستعد للتضحية، الساعي الى الجهاد وحسب الاستشهاد دفاعاً عن وطنه وتجرباً لما اغتصب من أرضه.

كما توصي اللجنة مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع حد لسياسة الاحالة على التقاعد في سن مبكرة في القوات المسلحة.

كما ان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع خطة سريعة لتوسيع قاعدة الجيش الشعبي ليشمل كل

Handwritten signature or mark.

Handwritten note in a box: "هذا من النص"

قادر على حمل السلاح، حتى يكون الجيش رديفا فاعلا لقواتنا المسلحة، وحتى لا يبقى قادر على حمل السلاح دون اعداد واستعداد لاخذ الفاعل في المعركة القادمة مع اعداء الامة الفاصيين.

كما تتطلع اللجنة من خلال مجلسكم الكريم الى دور فاعل لاجهزة الدفاع المدني وجهد استثنائي لتوسيع قاعدة المشمولين بالتدريب على اعمال الدفاع المدني في شتى محافظات المملكة، لتبلغ اوسع انتشار لها وفق الامكانيات المتاحة لاجهزته.

وترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم ان امننا الوطني تصوره وحدتنا الوطنية الرائدة التي لا مكان فيها لعصبية ولا لاقليمية ولا طائفية ولا عرقية. وان موافقنا من الازمة الراهنة التي تعانق فيها الموقف الرسمي مع الشعبي الاكبر دليل على وحدتنا الوطنية التي نحرص جميعا على ترسيخها وتعميق جذورها وادامة نعمتها.

اما الاجهزة الامنية فهي العين الساهرة على هذا الأمن الوطني والاستقرار الذي انعم الله به علينا ولها علينا حق الدعم والرحابة. ولذا فان العناية بها تطويرا وتدريبيا وتسليحيا، لتكون قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاة هو هدف نرجو ان نمكنا من تحقيقه.

• في الاصلاح الاداري والسياسة الادارية:

ان جهاز الادارة العامة للدولة هو أداة تنفيذ سياساتها. واللجنة ترى من خلال

مجلسكم ان حركة الاصلاح والتطوير الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة لم تتقدم خطوة ملموسة في الاتجاه المطلوب.

من هنا فان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وفي هيكل الجهاز الاداري وتطويره ليكون الاداة الفاعلة في ترجمة السياسات الحكومية الى افعالها الحقيقية. كما ان حركة التغيير الاداري التي جرت خلال هذا العام في بعض مواقع المسؤولية لم تكن في الاتجاه الصحيح، الامر الذي يتطلب مراجعة شاملة للجهاز الاداري باتجاه تحقيق اصلاح اداري حقيقي واحداث نقلة نوعية في التطوير الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة كي ترتقي ادارة الدولة الى مستوى ادارة الازمة، لا ان تظل مكبلة بأزمة الادارة.

٦ - ان الشباب هم الطاقة الامة، وعماد انبثقتها، ومعقد رجالها، ورسول الله ﷺ يقول «نصرت بالشباب» ولذا فان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم التوصية بالطلب الى الحكومة بالعناية بالسياسة الشبابية، عناية تعكس الشمول والتكامل والتوازن في التربية الشبابية العقلية، والروحية والبدنية، وان تصبح مراكز الشباب ومنتدياتهم مدارس للتربية المتكاملة المتوازنة الشاملة لصفقات طاقات الشباب وتنمية مواهبهم وقدراتهم وطاقتهم الابداعية، لياخذوا دورهم

الفعال في المشاركة في تحمل مسؤولية دفع عجلة النمو والبناء والتطور في أرجاء الوطن.

مليار دولار سنويا، وقدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل كبيرة وتوفير إيرادات للمؤينة عن طريق الضرائب المباشرة والتغير مباشرة وما لهذا القطاع من تأثير كبير على النشاطات الاقتصادية في معظم اقاليم المملكة، فان اللجنة توصي بايلاء هذا القطاع الامة التي يستحقها، ودعمه بشق الوسائل حل اساس ان السياحة صناعة تصديرية.

٨ - البلديات:

توصي اللجنة ان تقوم الجهات المختصة

بدراسة اوضاع البلديات والمجال القوية واعطائها الحد المعقول من التنمية وذلك لايصال الخدمات لمختلف سكان المملكة بشكل عادل ومعقول.

٩ - مؤسسة المواصفات والملاصقية: توصي اللجنة أن تقسم مؤسسة المواصفات السلعية والملاصقية باعادة دراسة تكاليف الاتصالات والخدمات الهاتفية على اساس عادل وليس على اساس التكاليف الرأسمالية والتي كانت مرتفعة بالمستويات الدولية.

رابعا: استعرضت اللجنة الموازنات الجارية والرأسمالية وموازنة التمويل، والموازنة الطارئة واقتترحت اجراء التخفيضات والتغييرات التالية عليها:

الاجراءات المقترحة لتخفيض الخدمات لعام ١٩٩١ بالالف دينار

ملاحظات	مقدار التخفيض	المخصص في مشروع الموازنة	البيان
جميع الفصول	٢٢٠٠	٥١٢٢٨	أولا: الموازنة الجارية المجموعة (٢٠٠) النفقات التشغيلية (سبل وخدمات) ١- تخفيض جميع المولد بنسبة (٢١٠٪) باستثناء الكتب المدرسية والادوية والمستلزمات الطبية والاعاشة وصيانة الاجهزة والمعدات في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وصيانة الاجهزة والمعدات في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون واجور الدورات والمقاصة الدولية: (٢٠٠٧) مليون دينار. ٢- وزارة المالية/برنامج (٥) النفقات الطارئة الطارئة ونفقات اخرى
انظر صفحة (٢١)	١٠٠٠	٢٥٠٠	التخفيض المقترح على الموازنة الجارية
	٤٣٠٠		

١٠٠٠

الاجراءات المقترحة لتخفيض الخدمات لعام ١٩٩١			
البيان	المخصص في مشروع الموازنة	مقدار التخفيض	ملاحظات
ثانياً: الموازنة الرأسمالية			
٢/٢٤ - وزارة الداخلية/الدفاع المدني	٢٤	٢٤	انتظر صفحة (٧)
- باس (٢٤) راكب عدد (٢)			
٢/٢٥ - وزارة العدل	٩٥٠	٣٥٠	انتظر صفحة (١٠)
- إنشاء قصر العدل في عمان			
٢/٤١ - وزارة المالية	٣٠٠	١٠٠	انتظر صفحة (١٣)
- المساهمة في سلطة القيم العقية			
٢/٤١ - وزارة المالية/البرامج الاستثماري	١١٠٠	١١٠٠	انتظر صفحة (١٥)
- مشاريع رأسمالية اخرى			
٢/٤٦ - وزارة المالية/وزارة الموازن العامة	٢٨٤	٢٥٠	انتظر صفحة (١٩)
- الترخيص نقل الفصل ٢/٢٣			
٢/٥٢ - وزارة التخطيط/الجلس القومي للتخطيط	٥٠٠	٥٠٠	انتظر صفحة (٢٣)
- تطوير كلية التربية في الجامعة الاردنية			
وكلية العلوم التربوية في جامعة اليرموك			
- مقسم عمان	٤٨٠	١٧٦	انتظر صفحة (٢٥)
٢/٥٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة	٨٠٥٠	٥٠٠	انتظر صفحة (٣٧)
الطبيعية			
٢/٥٨ - وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٥٦٠٠	١٠٠٠	انتظر صفحة (٥٦)
٢/٦٤ - وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	٢٢٠	٢٠٠	انتظر صفحة (٦٦)
(استثمارات)			
٢/٥٢ - وزارة التخطيط/الجلس القومي للتخطيط	٢٠٠٠	٥٠٠	انتظر صفحة (٧)
- مقسم عمان			
- الربط الكهربائي مع مصر	١٠٠٠	٥٠٠	قروض انتظر صفحة (٧)
- سلطة المياه/اجهزةعدادات مياه	١٨٠٠	٥٠٠	قروض انتظر صفحة (٥)
مجموع التخفيض في الرأسمالية	٥٧٠٠		
الاجالي	١٠٠٠٠		
نقل الخصصات			
من النفقات الجارية الى الرأسمالية			
نقل برنامج ٢/١/٤١ دعم انتاج الحبوب برنامج (٢/٤١)			

بسم الله الرحمن الرحيم
الموازنة الطارئة
١٩٩١

البيان	المخصص في مشروع الموازنة	مقدار التخفيض	ملاحظات
الاستخدامات الجارية			
١ - اعباء دفاعية اضافية	١٥٠٠٠٠٠		
٢ - دعم الصادرات للأسواق غير التقليدية	١٠٠٠٠٠٠		
استخدامات رأسمالية	٢٥٠٠٠٠٠		
٦٠٥ - معدات والآلات واجهزة			
١ - سيارات اطفاء واسعاف وانقاذ ومكافحة			
تلوث واجهزة فحص وغتلفة لصادرات			
الانذار وملابس واقية.	١٠٠٠٠٠		
٢ - شراء آلات ومعدات لوزارة الاشغال			
٦٠٦ - اراضي	٢٠٠٠٠٠		
١ - استملاكات	٥٠٠٠٠٠		
٦٠٧ - ابنية وانشاءات	٥٠٠٠٠٠		
١ - انشاء خزانات للنفط الخام ومشتقاته	١٠٠٠٠٠٠		
٢ - ابنية مدرسية وتوسعات وصيانة	٦٠٠٠٠٠		
٣ - مراكز صحية لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات	٨٠٠٠٠٠		
٤ - زيادة القدرة التخزينية لوزارة التموين في	٣٥٠٠٠٠٠		
مناطق جديدة			
٥ - انشاء وتحسين الطرق الزراعية والقروية	٢٠٠٠٠٠		
٦ - ابنية للدوائر الحكومية خارج عمان	٢٠٠٠٠٠		
٧ - حفر ابار في المنطقة الشرقية	١٠٠٠٠٠		
٨ - السدود الجانبية (وادي اليابس/ كفرنجة/ الملاحه)	٢٠٠٠٠٠		

١٠٠٠٠٠٠٠

٢٠٠٠٠٠	٩ - ائبة للأنشطة الشبابة
٣٦٥٠٠٠٠٠	٦٠٨ - قروض واستثمارات
١٠٠٠٠٠	١ - المساهمة في المؤسسات
٥٠٠٠٠٠	أ - امانة عمان الكبرى
١٠٠٠٠٠	ب - البلديات
٣٠٠٠٠٠	ج - مؤسسة النقل العام
٤٠٠٠٠٠	د - سلطة الماء بما فيها الدراسات المائية
٣٠٠٠٠٠	هـ - مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري
٣٠٠٠٠٠	و - صندوق التنمية والتشغيل
٢٠٠٠٠٠	ز - المساهمة في شركة التصنيع والتسويق والمنتجات الزراعية
١٠٠٠٠٠	ح - صندوق المعونة الوطنية
٣٠٠٠٠٠	ط - نفقات اخرى
٢٣٠٠٠٠٠	٦٠٩ - نفقات اخرى
٥٠٠٠٠٠	١ - التوسع في زراعة الحبوب/ الاغوار
١٨٠٠٠٠٠	٢ - تمويل صناديق لدعم مشاريع جديدة من خلال بنك الائماء الصناعي ومؤسسة الاقرا الزراعي
٢٠٠٠٠٠	٣ - صيانة الطرق
٥٠٠٠٠٠	٤ - مستلزمات زراعية اراضي الدولة
٣٠٠٠٠٠	٥ - مشاريع وأسمالية اخرى تعالج اثار الازمة
٢٨٥٠٠٠٠	
١٢٠٠٠٠٠٠	

الايادات... الخ.	خامسا: توصي اللجنة المالية المجلس
سيادة الرئيس،،،	الكريم بقرار قانون الموازنة للسنة المالية ١٩٩١
السادة الزعماء الكرام،،،	بجميع مواده، كما جاء من الحكومة بعد اجراء التعديلات التالية:
اننا اذ نقدر الظروف الطارئة التي تعيشها	المادة ٢ - يعدل البند - ب - النفقات كما يلي:
الدولة في ظلال ازمة الخليج لتقرر أن اعداد	(ب) - النفقات (٢١٠ ٠٠٠) دينار.
وثيقة الموازنة العامة لعام ١٩٩١ قد جاء واقعا	
وموضوعيا لولا ما يخامرنا من شك في المبالغة في	المادة ٣ - تعدل المادة لتصبح كما يلي:
الايادات المتوقعة فيها، الامر الذي يجدون في	يغطي العجز وقدره (٢٠٦٧١٠) دينار
مثل تلك الحالة الى توقع ارتفاع العجز في	دينار وتسدد اقساط القروض
الموازنة.	الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٠٦٧١٠) من السوفري في
واننا اذ نعيش ابعاد الازمة الراهنة وتدرك	النفقات والتحسين في الايرادات
صعوبتها وقسوتها علينا مواطنين ومسؤولين،	ومن القروض الداخلية والخارجية
فاننا لعل يقين بالله اولا ثم بوعي شعبنا	المقدرة بمبلغ (٣٤١ ٩١ ٠٠٠) دينار.
واستعداده للتضحية والصبر ووقفة شامخة في	المادة ٤ - (ب) :
وجه الضغوط والتحديات التي تستهدف اذلاله	يعدل مطلع الفقرة ليصبح على النحو التالي:
وتركيهه ثانيا، من اجتياز هذه الازمة ونحن	تخصص الايرادات المبيتة في
اصلب عودا واشد بأساً وأقوى شكيمة.	الموازنة الطارئة المتأتية من القروض
راقعين هاماتنا، غير منحنيين الا لله	والمساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار لتغطية
وحده.	النفقات المبيتة فيها والتي لا يميز
وترى اللجنة ان يرع مجلسكم الكريم	انفاقها الا بعد تحقق القروض
شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم	والمساعدات والمنح الواردة في
وصاحب السمو الملكي ولي العهد على الجهود	الموازنة العامة غير الطارئة، الا اذا
اذؤوبة في الأوساط الدولية لاجتياز المملكة من	توافر التمويل لمشروع او اكثر في
الانثار الاقتصادية والمالية والتقنية للآزمة	الموازنة الطارئة يتفق عليه مع الجهة
الراهنة.	الماتحة، كما لا يميز الانفاق من هذه
ونختاما، فان اللجنة اذ تتقدم من مجلسكم	
الكريم بتقريرها عن مشروع قانون الموازنة	
العامة لعام ١٩٩١، لترجو الموافقة عليه وفق ما	
تضمنه هذا التقرير.	

١٧/٢٠/١٩٩٠م

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل مستبشرين بقوله تعالى: وسيجعل الله بعد عسر يسراً. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

واللجنة المالية

المخالفات

- ١ - سماعة الدكتور علي الحوامدة.
- ٢ - سماعة السيد بسام حدادين، تسلي المخالفات في الجلسة.

دولة رئيس المجلس: اذن معروض على المجلس الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: أرجو ان انزه بأن المطلوب من اللجنة المالية ان تباشر اجتماعاتها للنظر في هذا المشروع للتقيد ضمن المدة الدستورية المقررة له، وشكراً لكم معالي ابو حاتم. ويكون اجتماع اللجنة الأول يوم السبت الساعة ١٠ صباحاً حسب عرض معالي مقرر اللجنة ولديه خطة سوف تكون دائية ومهمة في هذا الموضوع. معالي الاستاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: شكراً دولة

الرئيس، لقد تقدمت لدولتكم بمذكرة حول إلغاء الأحكام العرفية والواقع سيدي ان هذه المذكرة جوهرها هو الدستور واحترام الدستور حين ان بعض القرارات التي أشرت اليها في المذكرة تتضمن انتهاكاً لبعض احكام الدستور ولذا فإنني اقترح على المجلس الكريم ان يتولى مهمة التصدي لهذه القرارات بالتحقيق من مدى دستوريتهما وربما يكون من المناسب ان يرى المجلس الكريم إحالة موضوع المذكرة برمتها الى اللجنة القانونية أو ان ينظر المجلس الآن في هذا الموضوع أو في جلسة تختارونها بالنظر فيها اذا كان من الجائز ان يستمر صدور اجراءات او قرارات تتعارض مع احكام الدستور واشير على وجه الخصوص الى القرارات التي تتعارض مع احكام الدستور واشير على وجه الخصوص الى القرارات التي تمتع التقاضي امام المحاكم لما في ذلك من مخالفة واضحة لمادة صريحة في الدستور التي تنص على ان المحاكم مفتوحة امام الجميع ومصونة من التدخل في شؤونها هذا الأمر خطير واعتقد ان مجلسكم سيتصدي لبح بالبحث واتخاذ القرار المناسب والأمر متروك للأخوان، شكراً.

شكراً واعتقد اننا ممكن ان نبحت هذا الموضوع بالمكان المناسب وهو اللجنة القانونية الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: هذا اقتراح الذي يحال على اللجان هي القوانين الواردة عبر الطرق الرسمية الدستورية وهذا الاقتراح مرفوض. لا يجوز يا سيدي ان يتخذ المجلس قرار بإحالة اقتراح على لجنة من اللجان لا يجوز.



السيد حمد الفرخان: هو حق للمجلس وليس حق لأي لجنة فقط من لجان مثل الموضوع المطروح، اقترح واعتقد من الطبيعي ان توزع تلك المذكرة التي اشار اليها العين المحترم الدكتور النابلسي على جميع الأعضاء وقراءتها والعودة الى الدستور لأنه أكيد له أستاذ في رأيه بانها تخالف الدستور ثم طرحها على هذا المجلس للنقاش قد ينتج عن ذلك النقاش ان يحال مضمونها الى اللجنة القانونية او انها تعتبر مذكرة غير واردة ولا تحال اعتقد هذا هو الأمر الطبيعي لان حماية الدستور شأن كل عضو في مجلس الاعيان وفي مجلس الامة، وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب الرشيدان.

السيد نجيب الرشيدان: شكراً دولة الرئيس ما يحال الى اللجنة القانونية حسب المادة ١٠ هو مشاريع القوانين التي اقراها مجلس النواب والاقتراحات القانونية وهذا يعني اذا اقترح عشرة من الاعيان تعديل قانون أو إصدار قانون جديد هذا الذي تعنيه هذه المادة ولكن المذكرة المقدمة من الزميل الدكتور النابلسي



دولة رئيس المجلس: الاستاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: للعضو في هذا المجلس ان يطرح أي موضوع عام للمجلس ان يتصرف فيه بالطريقة التي يراها مناسبة هذا موضوع ذكرت انه يتعلق بأحكام الدستور الذين اقسنا جميعاً على اقتراحه فإما ان يخفى على اقتراحي بإحالته الى اللجنة القانونية وليست في النظام الداخلي مع احترامي للزميل ما يمنع ذلك. أما ان يحال الى اللجنة القانونية او الى لجنة اخرى أو ان يتصدي المجلس الآن لبحث هذا الموضوع او في أي جلسة اخرى، اما ان يقال انه لا يحال الى اللجنة معنى ذلك ان يفلق الباب في هذا المجلس الكريم للبحث في هذا الموضوع، انا اقترح للاحالة للجنة ولكن انا اطلب لجنة في المجلس من قبل اللجنة لما فيه من أهمية وخطورة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

مذكرة السيد حمد الفرخان

تتعلق بالأحكام العرفية والتطبيقات الدستورية هي نظرة سياسية لتجنب الحكومة عنها اسماء المجلس وليقرر المجلس ما يراه يصدر هذه المذكرة ولكن لا تحال للجنة القانونية وأني على اقتراح الزميل الفاضل من ان توزع هذه المذكرة على جميع اعضاء المجلس قبل المناقشة في جلسة قادمة اصحاب المال الاخوان اعضاء المجلس في مثل هذا الموضوع، النظام الداخلي واضح ولذلك ما كنت اوتر ان تناقش طويلاً حول هذه القضية والاستاذ عمر النابلسي عضو في اللجنة القانونية، نبث الأمور في إطار اختصاصنا ثم نوجه القضية في الاتجاه السليم بموجب النظام الداخلي ولذلك - القانون اذا كان هناك عشرة موقعين يتوجه للجنة القانونية.

السيد حمد الفرحان: ليست عنك عشرة.

دولة رئيس المجلس: الاقتراح لم يأتينا خطياً فقط نقض شكلي في الاقتراح وليس مسجل على جدول الأعمال. الاستاذ امين شقير.

السيد امين شقير: سيدي الرئيس اذا كان هناك نقض شكلي فإنه لا يجوز دون الاعتبار الموضوع موضوعاً أساسياً لذلك فأنا اعتقد ان من حق هذا المجلس بل من واجبه ان يبحث في مضمون هذه المذكرة الهامة وبناء على ذلك فأني ان أرى ان يقرر المجلس نقل البحث في هذا الموضوع الى جلسة قادمة على جدول أعمالها كمادة أولى للبحث شكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ بهجت التلهوني.

السيد بهجت التلهوني: ما أراه الزميل الاستاذ نجيب الرشدان وارد وصحيح وان اللجان في المجلس انما ترى ما يقرره المجلس سواء من اقتراحات او مشاريع قوانين والاقتراحات التي تحال من المجلس تحال بقرار من المجلس الى اللجان وليس الاقتراح الذي يحال من عضو المجلس يقرر او يحال فوراً على اللجان ولذلك لا بد من مناقشته وكما قال الاستاذ احمد الفرحان معظم الاعضاء الكرام لم يطلعوا على هذه المذكرة ولم يروها ولا اعتقد بان الآن ما جاء به الاستاذ نجيب الرشدان وارد وصحيح لا يجب ان تناقش هذه المذكرة الآن الى ان تراها اللجنة القانونية او فلا نهاية اللجان ولذلك انا اذا اردتم ان نصوت على اقتراح اني على اقتراح الأخ نجيب الرشدان من اجل اقبال هذا الموضوع الآن واذا اراد الاستاذ عمر النابلسي ان يوزع الوثيقة على الاعضاء في جلسة اخرى ليطلعوا عليها ومن ثم تناقش مرة اخرى وفي جلسات قادمة. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الدكتور خليل السالم.



الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس كثيراً ما يفرق المجلس في مناقشات حول الاجراءات دون الدخول في الموضوع الذي يجري بحثه ما هو جوهر الموضوع؟ ما هو جوهر مذكرة الأخ عمر النابلسي؟ اذا لم تحي الذاكرة هذه المذكرة تتعلق بقرارات لجنة الامن الاقتصادي وهذه القرارات محصنة الاغراض عليها ما حدث في السنة الاخيرة ان هذا التحصيل قد فتح بقرارات لجنة شكلت بقرار من لجنة الامن، قرار اللجنة المؤلفة اقرار لجنة الامن الاقتصادي هذا هو موضوع البحث ربما اللجنة غداً تفوض رئيسها بان يتخذ قرارات وتصنع القرارات محصنة من التقاضي امام المحاكم هذه هي المشكلة ولذلك اترح ان الحكومة تبني رداً على هذه المذكرة وربما ترى الحكومة ان تطبيق الاقتراح الذي طرحه الأخ عمر وبذلك لا ضرورة لدخول مجلس الاعيان في المناقشة الا اذا تمسكت الحكومة بموقفها واستمع المجلس الى قرار الحكومة بهذا الشأن ووجد ان فيه معرضاً لاستمرار المناقشة والدراسة عندئذ يبدأ المجلس بدراسة الموضوع عن اي طريق على طريق لجته القانونية او عن طريق بحثه في الهيئة العامة للمجلس وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: تتكرراً دولة الرئيس البحث في المذكرة قبل توزيعها هو حرمان للزملاء الذين لم يطلعوا عليها انا استطيع في هذه الجلسة ان اتناقش فيها لأنني اطلمت عليها ان ما تفضل به الزميل الدكتور خليل



السالم من حيث حصانة قرارات لجنة الامن الاقتصادي هذه لما مدى وسوف تناقشها عند مناقشة المذكرة وليس كل قرار يصدر عن هذه اللجنة له الحصانة يبرهن على ان بعض القرارات ليست محصنة لأنه خارجة عن اختصاص هذه اللجنة ولذلك هذا البحث في الموضوع فلتقرر بالنسبة للاقتراحات والثنية عليها ان توزع هذه المذكرة وتناقش في جلسة قادمة وهذا ما أراه.

دولة رئيس المجلس: اذا يرى المجلس الكريم عدم السير في هذه القضية لأنها لم تكتمل الاجراءات الشكلية حتى لم يوضع أمامنا اقتراح ولم يوضع على جدول الأعمال حتى نبث فيه ولذلك الموضوع مؤجل، وليس أمامنا شيء في هذا الأمر.

السيد حمد الفرحان: لا نريد ان نضع سابقة أحد الاعيان وكذلك مذكرة تلك المذكرة يبدو انها أميتت من حق مجلس الاعيان ان يطلع هناك طريقتان إما ان توصي بحضارية بأن توزع ليطلع عليها الاعضاء العضو الدكتور خليل

مذكرة من الأصل